

مواقف بان كي مون

واستمرار النظام الأحادي

■ **حميدي عبدالله**

في إحاطة قدمها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، تطرّق إلى الوضع في سورية والعراق، ولعكس الإحاطة هذه تطابقاً كاملاً بين مواقف الأمين العام للأمم المتحدة ورؤيته ورؤية الإدارة الأميركية والعراق، والحكومات الغربية التي تدور في فلكها.

قبل ذلك أطلق بان كي مون سلسلة مواقف حول ما يحدث في أوكرانيا، وكانت مواقفها أيضاً متقاطعة ومتطابقة تماماً مع مواقف الإدارة الأميركية والحكومات الغربية، علماً أنّ روسيا هي الطرف الأساسي هذه المرة في الأزمة القائمة في أوكرانيا، وهي الدولة التي استهدفتها العقوبات الغربية وعضو دائم في مجلس الأمن.

عكست مواقف بان كي مون هذه، المتماهية مع مواقف الحكومات الغربية، لا سيما الإدارة الأميركية، حقيقتين:

الحقيقة الأولى أنّ الأمين العام للأمم المتحدة لا يعبّر في مواقفه التي تعلن باسم هذه المنظمة الدولية عن احترام لعمل مؤسسات هذه المنظمة، وتحديدًا مجلس الأمن. فأَيّ مقاربة لأيّ قضية دولية لا تحوز إجماع أعضاء المجلس الأمن هي مقاربة تعبّر عن رؤية الدول التي تطرحها أو تبتناها ومصالحها، وعلى الأمين العام للأمم المتحدة الابتعاد عن هذه الرؤية بمزعل من رأيه الشخصي في شأنها، إذ يعبّر عن تصريحاته عن موقفه الرسمي كأمين عام للأمم المتحدة، وما لم يجمع عليه مجلس الأمن لا يعبّر عن مواقف وإرادة الأمم المتحدة، على الأقلّ من الناحية القانونية.

. الحقيقة الثانية أنّ روسيا والصين ودول البريكس، التي تمثّل غالبية سكان الكرة الأرضية ونصف المجتمع الدولي، ولا يجوز للغرب أو الأمين العام للأمم المتحدة، التحدث باسم المجتمع الدولي إذا كانت القضايا التي يتحدث عنها لا تحظى بموافقة هذه الدول وتقتصر على رؤية الدول الغربية.

بناءً على هذه الحقائق، فإنّ تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومواقفه التي أعلنها باسم الأمم المتحدة وباسم المجتمع الدولي تعبّر عن موقف الحكومات الغربية، خصوصًا الإدارة الأميركية، ولا تعبّر عن إرادة المجتمع الدولي بأكمله.

بهذا المعنى، يؤكد بان كي مون في مواقفه هذه أيضاً حقيقتين:

الأولى أنّ مؤسسات الأمم المتحدة لا تزال تعمل وفق النظام الأحادي الذي تتربّع على عرشه الولايات المتحدة بدعم من الحكومات الغربية، وليس هناك الآن أيّ وجود حقيقي للنظام الدولي متعدّد القطب. فمن أبرز مؤشرات النظام الدولي متعدّد القطب أنّ يتصرف المسؤولون في الأمم المتحدة، من الأمين العام إلى أدنى مرتبة، بناءً على ذلك. أيّ أنّ أيّ قضية لا تحظى بإجماع مجلس الأمن لا يمكنها أن تكون تعبيرًا عن إرادة المجلس والمجتمع الدولي، ولا يحق لموظفي الأمم المتحدة التصرف بانحياز إلى جانب هذا الطرف أو ذلك.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

أسرى القدس المحرّرون المختطفون

■ **راسم عبيدات ـ القدس المحتلّة**

تحرّروا في صفقة الوفاء للأسرى (صفقة شاليط) في تشرين الأول 2011. هم أسرى الداخل الفلسطيني 48 الذين طال انتظارهم ولم يُفْرَج عنهم لا في صفقات إفراج أوسلو ولا في ما يسمّى بإفراجات حسن النوايا، إذ استطاعت حكومة الاحتلال أن تفرض على السلطة الفلسطينية عدم التحدّث باسمهم بكونهم «إسرائيليّي» الهوية (القدس) والجنسية (عرب الداخل)، ونتيجة لذلك أضحت لديهم قناعة تامة بأنّ تحرّره من الأسر غير ممكن من دون صفقات التبادل. وتوافرت لهم الفرصة في صفقة «الوفاء للأسرى» لكي يعانون الحرية. عانقوا الحرية، وسابقوا الزمن لتعويض ما فاتهم، استقروا وعيشوا في كنف أسرهم، غير نادمين على ما دفعوه ثمناً على المستويات الشخصية والاجتماعية والوطنية. جزء منهم ودع حياة العزوبية القسرية بفعل الأسر. تزوج وأنجب أو هو على طريق الإنجاب (الأسرى ناصر عبد ربه وعلاء البازيان وعدنان مراة)، وجزء آخر منهم كان يريد تعويض الزوجة والأبناء عن الحب والحنان المفقود بفعل الأسر الطويل.

لم ينعموا بالحرية ولم يشتمّوا نسائم عليها طويلاً، حتى عاد الاحتلال ليطاردهم مجدداً وينقص عليهم فرحتهم، فالاحتلال خبير ومتخصص في سرقة الفرحة من شعبنا، من الطفل والمرأة والشيع والعجوز، فهو لا يريد لأطفالنا ولنا أن ننعم بوطن حر نعيش فيه بحرية وكرامة مثل باقي بني البشر، بل يريد استعبادنا وإذلالنا في حين تغادر البشرية في القرن الحادي والعشرين الاحتلال والعبودية.

وافق الاحتلال على تحرّره من المعتقلات الصهيونية صاغراً، وكان يتحجّن الفرصة لكي يعيدهم مجدداً إلى المعتقلات، فهو يريد لأسرانا فحسب أن يخرجوا من معتقلاته على ظهورهم وفي أكياس بلاستيكية سوداء، إذ سنّ تشريعات وقوانين تمنع الإفراج الباكّر من الأسرى المحكومين بأحكام عالية أو بالسجن المؤبد من أسرى شعبنا، ويريد منا كسعب وفصائل وأهالي أن نستقبل هذا القرار بالورد والرياحين والزغاريد! أي احتلال هذا؟ وأي عنجهية وبربرية لم يعرفها التاريخ القديم ولا الحديث؟!

حصلت عملية اختفاء الصهاينة الثلاثة في منطقة الخليل، واتهامات «إسرائيل» وأجهزة أمنها لحركة حماس بأسرهم، فوجد الاحتلال وأجهزة أمنه الفرصة مواتية، لينفذوا مخططاتهم في حق الأسرى المحررين في «صفقة الوفاء»، إذ عمدت تلك الأجهزة إلى إعادة اعتقال معظم الذين تحرروا في الصفقة من أسرى الضفة الغربية والقدس، في عملية قرسنة وبلطجة غير مسبوقة، لانتقاماً فحسب وليقولوا للفصائل وشعبنا إننا لا مجال لحرية أسراكم لا بالسلام والمفاوضات ولا بالأسر والخطف؛ فكل من يقاوم أو يرفض الاحتلال مصيره القتل والاعتقال أو السجن حتى الموت.

في إطار توسيع المبرّرات لما قامت به حكومة الاحتلال من إعادة اعتقال الأسرى المحررين، وفي توقيت غير بريء، أعلن جهاز الأمن العام «الإسرائيلي» (الشاباك)، أن من قتل ضابط استخباراتي قبل شهرين في عملية ترقوميا (باروخ مزراحي) هو الأسير المحرر في صفقة «الوفاء للأسرى» زياد عواد

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية

محنة أوباما... استنزاف العراق وتهديده بالتقسيم ووقف تمدّد «داعش»

انهيار الجيش العراقي واندفاع «داعش» شكّلاً صادرة اهتمامات مراكز الأبحاث الأميركية، ولا تزال الأوضاع غير مستقرة بسبب اندلاع معارك متجددة هناك.

يستعرض قسم التحليل الأزمة العراقية والخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة في مواجهة عزم «داعش» التوجّه والسيطرة على بغداد، والسيناريوات المتعددة للتدخل أو عدمه، والاحتمالات المرجحة التي تنتبئ بتقسيم العراق على قاعدة «الأمر الواقع».

ملخص دراسات

ونشاطات مراكز الأبحاث

العراق

اعتبرت مؤسسة «راند» أن تردّد الولايات المتحدة والدول الغربية باتخاذ قرار للتدخل العسكري في كل من سورية والعراق ساهم مباشرة في الانتصارات الميدانية لتفظيم «داعش»، ووفر المناخ الملائم لسيطرته على أراض شاسعة في الشرق من سورية وغرب العراق، وتوسع الفجوة الطائفية بين السنة والشيعة في عموم المنطقة». وأضاف أن ارتدادات الجولة الحالية «وصل صدها إلى لبنان والأردن والسعودية ودول الخليج العربي وقلق الأخيرة من اضطرابات محتملة من مواطنيها الشيعة...». وحذرت المؤسسة من «استمرار موجة تسليح المعارضة السورية، فالخيار العسكري ليس الحلّ المنشود»، لافتاً نظراً المؤسسة الحاكمة الأميركية إلى أنّ «الحلّ لا يمكن في المفاوضات نسوية تضمّن التفاوض مع الرئيس السوري بشار الأسد... مهما بدا ذلك غير مستباع إلى المنفصلة للشاروع «الحلفاء» الإقليميين والأوروبيين.. لاستقرار كل من لبنان والأردن وتركيا ومنطقة الخليج العربي، إلى جانب مصالح الغرب النفطية، في عموم المنطقة.

رحب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بفخوي خطاب الرئيس أوباما حول العراق «وقراره إرسال نحو 300 عنصر مستشارين عسكريين، فمن شأن ذلك أن يضمن وجوداً أميركياً ملموساً إلى جانب الوجود الإيراني...»، ووضّحاً أن القرار الأميركي «سيفيخ الضغط قائماً على توري المالكي او من سيخلفه للنصي لتهديدات الحقيقة من المتشددين، فضلاً عن توفير الضمانة لكل من الحلفاء في الأردن والسعودية والإمارات بأنّ الولايات المتحدة لم توفر للمالكي حرية الحركة».

في المقابل، رفض معهد «كاتو» التدخل العسكري الأميركي في العراق محذراً من أنّ «الصف الأميركي لمواقع «داعش» نياية عن الحكومة العراقية قد لا يغيّر في ميزان القوى القائم في العراق، ومن المرجح أن يدوم تدخلنا هناك لفترة طويلة وقد يوجّل تحقيق الإصلاحات السياسية المطلوبة».
خصص معهد «كارنيغي» جزءاً كبيراً من اهتماماته للنظر في «السليل والتدابير التي من شأنها إلحاق الهزيمة بـ«داعش» وحلفائه، وضرورة تسليط الضوء على ممارساته القبيحة

ضباط استخبارات أميركيون متقاعدون يحضون الإدارة الأميركية على تغيير سياستها حيال سورية والتصدي لـ«داعش» الذي ينمو بسرعة ويستطيع السيطرة على مساحة كبيرة ممتدة من بغداد إلى الحدود مع السعودية وشاطئ المتوسط

والمذمومة بجزّ جماعي للأعناق وصلب الضحايا وسياسته الثابتة في ابتزاز المواطنين. لذا، ناشد المعهد «الأطراف العراقية والإيرانية والأميركية بلورة صيغة مواجهة تتخذ في الاعتبار استغلال الانقسامات والتناقضات داخل التفظيم والتحالف الذي انشأه.. وحض المعهد السلطات العراقية على تطبيق المركزية» ونقل جزء كبير من السلطات (الإيرانية) من بغداد إلى المحافظات الأخرى».
انعكاسات الأزمة العراقية على أسواق النفط الدولية كانت ضمن اهتمامات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فمعظم منظمات استخراج النفط تقع خارج سعات الدول، وبلغ معدل الإنتاج الشهر الفاتت 3.4 مليون برميل يومياً، استخرج نحو 75 في المئة منه من المناطق الشعبية في الجنوب، بيد أن التقرير يحذّر من التهديدات الأمنية وأعمال التخريب ضدّ خطوط إمدادات النفط.

كذلك أصدر معهد كارنيغي دراسة مطولة حول العراق تتناول فيها الظروف والتطورات التي أدّت إلى انفجار الصراع مجدداً، منكّراً بان «عدداً كبيراً من قادة السنة، منذ كانون الأول 2013، ضاقوا ذرعاً بممارسات التفظيم الجهادي «داعش» في مناطقهم، وأنبؤوا بدعم علنًا للتفظيم العسكرية التي شنّها الحكومة المركزية في العراق ضدّ قواعد التفظيم»، واتهم توري المالكي بتبديد الفرصة «للمعمل مع هؤلاء من قادة العشائر ورجال الدين لمكافحة الإرهاب». وحذرت المعهد من تسييس الوسائل الإعلامية كافة في توصيف التمرد، واعتبارها لتفظيم الدولة الإسلامية القوة الوحيدة التي تقف خلف السيطرة على عدد من المدن التي يغطئها السنة شمال بغداد، لا سيما أن ديناميات تلك المناطق لا تزال شديدة التعقيد، وانضمت إلى «داعش» ست مجموعات أخرى على الأقلّ أدت دوراً مهماً في القتال.

حول المشاركة في الانتخابات الأخيرة، أوضح المعهد ان «العراقيين من السنة الراغبين في المشاركة في العملية السياسية يشكلون الأخرية»، محذراً أيضاً من تقارب التعاون الأميركي - الإيراني في العراق على ضوء التطورات الأخيرة، لأنّ «واشنطن ترتكب خطأً آخر للحصول على مساعدة إيران في محاربة تفظيم داعش».

الأردن

أفرد معهد واشنطن بين أقرانه من مراكز الأبحاث بالتحذير من استهداف وشيك للأردن من قبل «داعش»، بالتزامن مع تنامي قلق الدول الغربية من ارتداد المقاتلين الأجانب وعودتهم إلى بلدانهم. وأضاف: «إنّ تمدّد داعش في العراق عزز نواة قلق الدول الغربية وحلفائها الإقليميين من المجموعات السنية الإسلامية المتشدّدة». وأردف أنّ الأردن «يعاني من تنامي التهديد الذي يعزّزه تجنّد قوى الجهاد السلفية (التي) أرسلت مقاتليها إلى سورية ويخشى عودتهم...».

شاطره الراي معهد «ستراتفور»، الاستخباري قائلاً: «إنّ داعش عازم على التمدد في الأردن (البوابة الوحيدة (المطلّة) على البحر) للدولة الإسلامية في العراق والشام... رغم جملة قيود وعبقات ميدانية تعترض مساره»، مستنداً بذلك إلى قاعدة دعم «مهمة» من السلفيين والجهاديين تتكهنه من شنّ هجمات في الأردن متى شاء، مقارنة بدول أخرى، إذ لا يستطيع الانتشار في تركيا، أو التوجّه إلى لبنان». أشار المعهد إلى أنّ طموح «داعش» للتمركز في ميناء بحري يضاف من أهمية ميناء العقبة بالنسبة إلى التفظيم، وقراره تنفيذ ذلك مرهون بجملة عوامل، بينها تبيان استراتيجيته المقلبة بعد «انتصاراته في العراق، وضرورة عدم انجراره إلى تاليب سنة العراق ضدّه الذين يتخذون من الأردن ملاذاً أمنًا لتحركاتهم...».

سورية

أعرب مجلس السياسة الخارجية الأميركية عن اعتقاده أنّ تردّد الرئيس أوباما في التدخل المباشر هو إحدى حلقات

سياسته الخاطئة «وربما أضفت صدقية على زعم مؤيديه بعد توافر حلول جيدة للأزمة السورية بعد استنفاد وتبديد النفوذ القوي الذي كان متاحاً في مرحلة بدء الصراع قبل ثلاثة أعوام». ومضى في انتقاد سياسة الإدارة الأميركية التي كان في إمكانها التحرك بحزم وربما إبعاده، أو التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية التي تشكلت لاحقاً.

التحليل

ادعى بعض الدوائر الأميركية أنه فوجيء من بسرعة تمدد تفظيم «داعش»، ما حفز الدعوات المطالبة بما يتعيّن القيام به أميركياً، وحسم الرئيس أوباما الجدل سريعاً بقطع الطريق على دعاء الانخراط الواسع في الحرب، مكتفياً بإرسال معونات استخبارية معززة بنحو 300 عنصر من القوات الخاصة ومشاة البحرية، المارينز، لإحكام طوق الحماية الأمنية حول السفارة الأميركية – الأضخم في العالم؛ والعمل «خلف خطوط» الاستيكاك بمهّات تدريبية واستشارية تقدم إلى القوات العراقية. وأوضح أوباما أنّ بلاده على استعداد لإنشاء غرف عمليات مشتركة مع العراق في بغداد وشمال العراق؛ وأرسل وزير خارجيته جون كيري إلى المنطقة للتشاور مع «الحلفاء» الإقليميين والأوروبيين.. سبق إعلان نشر قطع بحرية في مياه الخليج العربي، بينها حاملمة طائرات تعمل بالملاحة النووية «جورج إتش دبليو بوش» (الأب)، وسفينة قتال برمائية تتأهّب للتدخل وإخلاء الرعايا وحماية المصالح الأميركية عند الحاجة.

لم ينته الجدل في واشنطن واستعراض سبل التدخل، وأعرب عدد من أقطاب معسكر الحرب عن خيبة أمه لضعف الوجود العسكري الأميركي، مجدداً مطالبه النظر في خيارات عسكرية أخرى؛ بينما تتسج بعض دول الخليج العربي إلى البحث عن حلولا سياسية وديبلوماسية لازمة. وقبل الدخول في هذا المسعى من المفيد استعراض «استراتيجية داعش» في الإقليم.

يجمع الخبراء العسكريون على أنّ تفظيم «داعش» يطبق قوانين حرب العصابات بحذافيرها، ويبدو اليوم في المرحلة الأخيرة من مخططه للإطباق على مراكز الدولة المركزية والاشتباك مع قوات الجيش العراقي التقليدية بمجموعات ووحدات عسكرية صغيرة لتحقيق ذلك. التقديرات المتداولة حول حجم الجسم العسكري لـ«داعش» تتراوح بين 5.000 و20.000 عنصر، منزبين جيداً رغم ضآلة عددهم مقارنة بعديد الجيش العراقي الذي أشرفت القوات الأميركية على تدريبه وتجهيزه.

تفكك وحدات الجيش العراقي وانحلاله في بداية هجوم «داعش» تسبب بتراجعها، ما استدعى «داعش» إلى التريث وتعزيز إنجازاته الميدانية. وسارعت وحدات الجيش العراقي إلى ملء الفراغ السابق وتوحيد خططها الدفاعية. في هذا الصدد، يزعم البعض أن إيران أرسلت نحو 2.000 مقاتل من قوات فيلق القدس لحماية بغداد، الأمر الذي نفته التصريحات الأميركية الرسمية.
«داعش» ماض في تصريحاته المهذّدة بالاستيلاء على بغداد، ويتعذّر حتّى الآن امتلاك القدرة على تحقيق ذلك، مع استمرار القتال في المناطق الأخرى شمال العاصمة. بل لم يستطع التفظيم الاستيلاء على صفصاة بيجي، أكبر مصافي النفط العراقية الواقعة على مسافة قريبة إلى الشمال من بغداد، رغم الحشود الكبيرة التي خصصها لتلك المهمة. الأوضاع الميدانية في الدفاع عن بغداد غير مستنّبة لتفظيم «داعش» ما اضطره إلى إيقاف عن مواقعه السابقة عوضاً عن دخول العاصمة مقلماً أعلن، واضطراره إلى تحريك بعض وحداته لشنّ هجمات على الطريق الرئيس بين بغداد وسامراء؛ ويژهو بسيطرته الراهنة على مدن تقع غربي العاصمة، كرمة والفوجة، وما توفر له من فرص لنصب الكماش أو شنّ هجوم وهجوم مضادّ انطلاقاً من تلك المواقع. تستند استراتيجيته تفظيم «داعش» وحلفائه، من واقع تجربته السابقة في العراق، إلى تقادي الاشتباكات الدنوية في شوارع العاصمة واستنزاف القوى المدافعة عبر شنّ هجمات خاطفة عليها. وقعت تفاصيل تلك الاستراتيجية في أيدي القوات الأميركية عقب اغتيالين أبو مصعب الزرقاوي عام 2006، وكان يحمل خريطة بدائية لمسرح العمليات؛ ونشرت القوات الأميركية تفاصيل خطة «أحزمة بغداد» إبان ذروة اشتباكها مع تفظيم «القاعدة»، و«الدولة الإسلامية» في العراق عامي 2007 و 2008. اقتضت خطة الزرقاوي الاستيلاء والتحكم في المحافظات البعيدة و«أحزمة بغداد» أو المناطق الأساسية المحيطة بالعاصمة. ومن ثمّ تستخدم الدولة الإسلامية في العراق مواقعها الجديدة للتحكم في طرق الوصول إلى بغداد وتوزيع الأموال والأسلحة وتجهيز السيارات المخفّخة وإدخال المقاتلين إلى المدينة. كما تشير الخطة إلى نشر قواعد وصورايخ محمولة مضادة للطائرات تستهدف إسقاط الطائرات المروحية الأميركية المحلّقة في سماء بغداد.

خيار أميركا

توالى الاتهامات تلياً ضدّ الرئيس أوباما والربية في امتلاكه العزيمة السياسية المطلوبة لاتخاذ قرار بالتدخل؛ بينما يدرك وطاقمه الاستشاري تنامي معارضة الشارع الأميركي للتدخل مرة أخرى في العراق، وهذا ما كان يعارضه أوباما سابقاً أيضاً. أما حقيقة الأمر فندل على نسب مرتفعة والمرهاتان أمام صناع القرار والخشية من ارتداد الغضب العام ضدّ الرئيس وتحمله مسؤولية تدور الأوضاع. تشير المخططات المتوافرة إلى أنّ «الدولة الإسلامية في العراق والشام» تتاهب لخوض صراع كبير، ربما يشيق الأوضاع السائدة عام 2007 التي استندت الرئيس السابق جورج بوش الابن إلى إرسال وحدات قتالية إضافية إلى العراق لإخماد شعلة المقاومة. للتكير، تطلب الأمر انخراط ما يزيد على 130.000 جندي أميركي بوزعهم بضع مئات الآلاف من قوى الأمن العراقية التي بالكاد استعادت السيطرة على محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى ونيوى وبغداد، وما اضطلع على تسميته بـ «مقتل الصوت». استقرّقت المواجهة الجديدة ما يزيد على ستة بدعم مباشر من سلاح الجو الأميركي والطائرات المقاتلة في سلاح البر وشنّ غارات مداهمة استهدفت مواقع القيادة والتحكم ومراكز التدريب والقواعد التابعة للدولة الإسلامية في العراق.

الاحتواء كان اتنّذ، أما الآن فالعراق يخلو من وجود قوات أميركية مهمة، بل لو توافر قرار نشرها لاستغرق تموضعها وقتاً قد يطول. تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على نحو 500 عنصر من قوات مشاة البحرية، المارينز، المرابطة على متن السفن الحربية في مياه الخليج العربي، بيد أنّ تلك القوة مهما بلغت درجات تعزيزها لن يكون في وسعها تحقيق أي تقدم في عراق منرامي الأطراف. أو توفير الحماية لبغداد، فما بالك بالتصدي لـ«داعش» وفرض تراجع عليه؟!

كما يسع الولايات المتحدة حشد قوات محمولة جواً على عجل من الفرقتين 82 و 101 وقادرة على الانتشار خلال أيام معدودة. بيد أنّ تلك القوات تعتمد على تسليح خفيف للشاة أما معادتها الثقيلة فستستغرق مدة أطول للوصول إلى العراق، فضلاً عن التحديات والمعوقات اللوجستية. الأهمّ أنّ إرسال قوات للعراق يستلطم موافقة الكونغرس على المهمة، وهذا ما تجنّبه أوباما بحكثة خشية تكرار أخطاء قرار الانخراط في السابق.

الخيار الآخر المتداول هو قيام الولايات المتحدة بشنّ غارات جوية مكثفة بالطائرات القتالفة العملاقة بـ52- و 2-، تستهدف تسليحات القتالية لـ«داعش» ومقراته

أراء

مواقف بان كي مون

في إحاطة قدمها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، تطرّق إلى الوضع في سورية والعراق، ولعكس الإحاطة هذه تطابقاً كاملاً بين مواقف الأمين العام للأمم المتحدة ورؤيته ورؤية الإدارة الأميركية والعراق، والحكومات الغربية التي تدور في فلكها.

قبل ذلك أطلق بان كي مون سلسلة مواقف حول ما يحدث في أوكرانيا، وكانت مواقفها أيضاً متقاطعة ومتطابقة تماماً مع مواقف الإدارة الأميركية والحكومات الغربية، علماً أنّ روسيا هي الطرف الأساسي هذه المرة في الأزمة القائمة في أوكرانيا، وهي الدولة التي استهدفتها العقوبات الغربية وعضو دائم في مجلس الأمن.

عكست مواقف بان كي مون هذه، المتماهية مع مواقف الحكومات الغربية، لا سيما الإدارة الأميركية، حقيقتين:

الحقيقة الأولى أنّ الأمين العام للأمم المتحدة لا يعبّر في مواقفه التي تعلن باسم هذه المنظمة الدولية عن احترام لعمل مؤسسات هذه المنظمة، وتحديدًا مجلس الأمن. فأَيّ مقاربة لأيّ قضية دولية لا تحوز إجماع أعضاء المجلس الأمن هي مقاربة تعبّر عن رؤية الدول التي تطرحها أو تبتناها ومصالحها، وعلى الأمين العام للأمم المتحدة الابتعاد عن هذه الرؤية بمزعل من رأيه الشخصي في شأنها، إذ يعبّر عن تصريحاته عن موقفه الرسمي كأمين عام للأمم المتحدة، وما لم يجمع عليه مجلس الأمن لا يعبّر عن مواقف وإرادة الأمم المتحدة، على الأقلّ من الناحية القانونية.

. الحقيقة الثانية أنّ روسيا والصين ودول البريكس، التي تمثّل غالبية سكان الكرة الأرضية ونصف المجتمع الدولي، ولا يجوز للغرب أو الأمين العام للأمم المتحدة، التحدث باسم المجتمع الدولي إذا كانت القضايا التي يتحدث عنها لا تحظى بموافقة هذه الدول وتقتصر على رؤية الدول الغربية.

بناءً على هذه الحقائق، فإنّ تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومواقفه التي أعلنها باسم الأمم المتحدة وباسم المجتمع الدولي تعبّر عن موقف الحكومات الغربية، خصوصًا الإدارة الأميركية، ولا تعبّر عن إرادة المجتمع الدولي بأكمله.

بهذا المعنى، يؤكد بان كي مون في مواقفه هذه أيضاً حقيقتين:

الأولى أنّ مؤسسات الأمم المتحدة لا تزال تعمل وفق النظام الأحادي الذي تتربّع على عرشه الولايات المتحدة بدعم من الحكومات الغربية، وليس هناك الآن أيّ وجود حقيقي للنظام الدولي متعدّد القطب. فمن أبرز مؤشرات النظام الدولي متعدّد القطب أنّ يتصرف المسؤولون في الأمم المتحدة، من الأمين العام إلى أدنى مرتبة، بناءً على ذلك. أيّ أنّ أيّ قضية لا تحظى بإجماع مجلس الأمن لا يمكنها أن تكون تعبيرًا عن إرادة المجلس والمجتمع الدولي، ولا يحق لموظفي الأمم المتحدة التصرف بانحياز إلى جانب هذا الطرف أو ذلك.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

التي تمثّل غالبية سكان الكرة الأرضية ونصف المجتمع الدولي، ولا يجوز للغرب أو الأمين العام للأمم المتحدة، التحدث باسم المجتمع الدولي إذا كانت القضايا التي يتحدث عنها لا تحظى بموافقة هذه الدول وتقتصر على رؤية الدول الغربية.

بناءً على هذه الحقائق، فإنّ تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومواقفه التي أعلنها باسم الأمم المتحدة وباسم المجتمع الدولي تعبّر عن موقف الحكومات الغربية، خصوصًا الإدارة الأميركية، ولا تعبّر عن إرادة المجتمع الدولي بأكمله.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

الثانية أنّ المعارضة الروسية والصينية لهيمنة الغرب مؤسسات الأمم المتحدة، واستخدامها الفيتو أكثر من مرة حول قضايا عديدة، هي معارضة للنظام الأحادي، ولم تصل بعد إلى مرحلة فرض النظام المتعدّد القطب، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إعادة تشكيل جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، على قاعدة أنها ممثلة للجميع وليس للدول الغربية وحدها، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.